الأمم المتحدة S/2023/109

مجلس الأمن

Distr.: General
16 February 2023
Arabic
Original: English

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتضمّن هذا التقرير، المقدَّم عملاً بالفقرة 15 من قرار مجلس الأمن 2657 (2022) وبقرار مجلس الأمن 2670 (2022)، معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، تغطي التقدم المحرز في ضوء المعايير المرجعية التي حدَّدها الاستعراض الاستراتيجي، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الهامة التي طرأت في الفترة من 23 آب/أغسطس 2022 إلى 7 شباط/فبراير 2023.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم نحو تنفيذ أولويات حكومة الصومال الاتحادية المحددة في برنامج عملها للفترة 2022-2026. ومن خلال الاجتماعات المنتظمة للمجلس الاستشاري الوطني، برئاسة الرئيس حسن شيخ محمود، واصلت الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء تعزيز التعاون من خلال الاجتماعات التي عقدت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر لمناقشة أولويات بناء الدولة.

3 - وخلال الاجتماع الذي عقد يومي 12 و 13 أيلول/سبتمبر، أثنى المجلس الاستشاري الوطني على العمليات العسكرية الجارية ضد حركة الشباب. واتفق أيضا على تكثيف جهود التصدي للجفاف، وتسريع المحادثات مع "صوماليلاند"؛ وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية على المستويين الاتحادي والإقليمي؛ والعمل على ضمان الاستقرار السياسي القائم على الثقة، والوحدة التي يدعمها الدستور، وسيادة القانون. وفي اجتماع تشرين الأول/أكتوبر، وافق المجلس الاستشاري الوطني على التعجيل بالخطة الانتقالية وتنفيذ هيكل الأمن الوطني. وأشار أيضا، في جملة أمور، إلى أهمية الإسراع بالتصدي للجفاف، وإعطاء الأولوية لعملية استعراض الدستور، وإجراء انتخابات حرة وشفافة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وأسفر آخر اجتماع عقده المجلس الاستشاري الوطني في الفترة من 25 إلى 28 كانون الأول/ديسمبر عن توقيع اتفاقات بشأن توزيع السلطات بين المستوى الاتحادي ومستوى الولايات ونموذج اتحادي للقضاء، باستثناء بونتلاند التي أعربت عن التزامها بمشاركة وجهات نظرها بشأن هذه المسائل في مرحلة لاحقة عقب إجراء مزيد من المشاورات الداخلية. كما وافق المجلس الاستشاري الوطني على تشكيل لجان فنية لمراجعة هيكل الأمن القومي المعتمد في نيسان/أبريل 2017 وإعداد توصيات بشأن الانتخابات بالاقتراع العام.

5 - وفي وقت لاحق، أصدرت بونتلاند بيانا في 9 كانون الثاني/يناير 2023 أكدت فيه حقها الدستوري في العمل كحكومة مستقلة إلى حين وضع الدستور الاتحادي بصيغته النهائية، مع التأكيد مجددا على دورها في بناء النظام الاتحادي في الصومال. وأعربت بونتلاند كذلك عن استعدادها للتفاوض بشكل منفصل مع الحكومة الاتحادية من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن استكمال الدستور والمسائل الأمنية وتقاسم السلطة، من جملة مسائل أخرى. وفي 14 كانون الثاني/يناير، عينت بونتلاند لجنة فنية مؤلفة من 22 عضوا للعمل مع الحكومة الاتحادية في هذا الصدد.

6 - وفي ولاية جنوب غرب الصومال، تسبَّب قرار مجلس الولاية بتمديد ولاية رئيس الولاية عبد العزيز حسن محمد "لافتاغارين" لمدة خمس سنوات في حدوث توترات، حيث اعترضت المعارضة على تمديد فترة ولاية الرئيس، مدعية أنه غير دستوري ومطالبة بإجراء انتخابات دون تأخير.

7 - وفي ضوء ذلك، أعلن رئيس مجلس الشعب الاتحادي الشيخ آدم محمد نور "مدوبي" في 19 تشرين الثاني/نوفمبر عن مبادرة لتحقيق المصالحة السياسية في ولاية جنوب غرب الصومال. غير أن التوترات بين إدارة ولاية جنوب غرب الصومال والمعارضة السياسية احتدمت بقدر أكبر بسبب مناسبة أقيمت في 20 كانون الأول/ديسمبر لإحياء الذكرى السنوية الرابعة لانتخاب الرئيس "لافتاغارين". وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أدت التوترات المتصاعدة إلى مواجهة مسلحة بين قوات الأمن التابعة لولاية جنوب غرب الصومال وأنصار المعارضة في بيدواه، مما أسفر حسبما أفادت التقارير، عن مقتل خمسة أشخاص، من بينهم طفلان. وفي أعقاب هذه الاشتباكات، عقد مؤتمر مصالحة في بيدواه في الفترة من 17 كانون الثاني/يناير إلى 5 شباط/فبراير، برعاية الرئيس محمود ورئيس مجلس الشعب. واختتم المؤتمر باتفاق بشأن مجلس ولاية جنوب غرب الصومال وبشأن الانتخابات الرئاسية اللاحقة المزمع إجراؤها بين تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2024، مع إشراف وزارة الداخلية والشؤون الخارجية والمصالحة الاتحادية على تنفيذ هذه البنود. وأسفر المؤتمر أيضا عن اتفاق بشأن التعويض عن الأضرار التي وقعت في اشتباكات 23 كانون الأول/ديسمبر، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، واحترام حرية تنقل أعضاء المعارضة.

8 - وفي لاسعانود، عاصمة إقليم سول، اندلعت احتجاجات في أعقاب مقتل رجل أعمال محلي في 26 كانون الأول/ديسمبر، كان أيضا عضوا في حزب ودادي المعارض في "صوماليلاند". وقمعت قوات الأمن في "صوماليلاند" الاحتجاجات، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 12 شخصا وإصابة 59 آخرين بجروح. وفي 4 كانون الثاني/يناير، أفيد بأن قوات الأمن في "صوماليلاند" قتلت بالرصاص شخصا ينتمي إلى بطن جامع سياد من عشيرة دولباهنتي، مما دفع الميليشيا العشائرية إلى مهاجمة قوات الأمن التي انسحبت فيما بعد من البلدة. وسافر وفد من ممثلي "صوماليلاند" إلى لاسعانود في 7 كانون الثاني/يناير، سعيا إلى استعادة الاستقرار من خلال الحوار، ولكن لم يتم التوصل إلى حل. واختتم مؤتمر لعشيرة

دولباهانتي عقد في لاسعانود في الفترة من 28 كانون الثاني/يناير إلى 5 شباط/فبراير ببيان مفاده أن إقليمي سول وسناغ المتنازع عليهما هما جزء من جمهورية الصومال الاتحادية وأن قوات "صوماليلاند" ينبغي أن تنسحب من المنطقة. وفي وقت لاحق، وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات "صوماليلاند" والميليشيا العشائرية يومي 6 و 7 شباط/فبراير، وأفادت التقارير الواردة بمقتل ما لا يقل عن 37 مدنيا وإصابة 131 بجروح. ودعا الرئيس محمود في بيان إلى إنهاء الاقتتال والتوصل إلى حل عن طريق الحوار.

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت أيضا تطورات انتخابية ملحوظة، على كل من المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس حسن شيخ محمود مرسوما يقضي بإلغاء ثلاثة مراسيم رئاسية أصدرها سلفه، الرئيس محمد عبد الله محمد "فرماجو". وتناولت المراسيم الملغاة طرائق تعيين أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، واللجنة المستقلة للحدود والنظام الاتحادي، ولجنة مكافحة الفساد، وتمديد فترات ولايتهم. وأصدر الرئيس كذلك تعليماته بتعيين أعضاء جدد في كل لجنة من هذه اللجان.

10 - وفي بونتلاند، استمرت الأعمال التحضيرية لانتخابات عضوية مجالس المقاطعات المحلية، على الرغم من التأخير في بدء عملية تسجيل الناخبين. وأعلن في 5 كانون الثاني/يناير عن بدء التسجيل المرحلي للناخبين الذي كان مقررا مبدئيا في كانون الأول/ديسمبر، للسماح للجنة الانتخابية الانتقالية في بونتلاند بمعالجة شواغل الجمعيات السياسية بشأن العملية. وعلى الرغم من أن المرحلة الأولى من تسجيل الناخبين جرت بسلاسة نسبيا، ندد شيوخ العشائر المحلية وأحد كبار القادة في قوات أمن بونتلاند ببدء عملية تسجيل الناخبين في إقليم نوغال، وزعموا أن العملية الانتخابية لا تقوم على توافق الآراء. وأخفقت المحادثات اللاحقة بين حكومة الولاية وممثلي المعارضة الرامية في التوصل إلى حل للخلاف، فانتقلت على إثرها قوات مسلحة متحالفة مع المعارضة إلى غاروي وتبادلت إطلاق النار مع قوات موالية لحكومة بونتلاند لعدة ساعات في 6 شباط/فبراير. وانتهت الاشتباكات عندما أقنع الشيوخ القوات المسلحة المؤيدة للمعارضة بالانسحاب من غاروي.

11 - وفي ولاية غالمودوغ، أنشئت هيئة إدارة الانتخابات في 8 كانون الأول/ديسمبر وعُيِّن رئيس لها. ووافق مجلس وزراء ولاية جنوب غرب الصومال على مشروع القانون المنشئ للجنة الانتخابات لجنوب غرب الصومال في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس ولاية هيرشبيلي قانونا أنشئت بموجبه لجنتها المستقلة للانتخابات.

باء - التطورات الأمنية

12 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل 524 1 حادثا أمنيا في الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك 501 حادث من حوادث الإرهاب.

13 - وتماشيا مع أولوية الحكومة الاتحادية في التصدي للتهديد الذي تشكله حركة الشباب، شنَّت القوات التي تقودها الحكومة سلسلة من العمليات الهجومية ضد هذه الجماعة في ولايتي غالمودوغ وهيرشبيلي، إلى جانب "قوات الدفاع المحلية" المؤلفة من ميليشيات عشائر محلية. وأدت الهجمات المشتركة إلى طرد حركة الشباب من عدة أنحاء في غالمودوغ وهيرشبيلي، بما في ذلك حول بلدات حرر طيري وآدن يبال ورون نيرغود وبولوبردي في أقاليم مودوغ شبيلي الوسطى وهيران على التوالي.

14 - وفي ضوء الحملة المستمرة التي تسعى قوات الأمن الصومالية بواسطتها إلى إضعاف قدرات جميع الجماعات الإرهابية، وتيسير سحب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية)، مما أفضى إلى التسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية، عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول، حضره رئيسا جيبوتي وكينيا ورئيس وزراء أثيوبيا وترأسه الرئيس محمود، في مقديشو بتاريخ 1 شباط/فبراير. وفي مؤتمر القمة، أشاد القادة بالجهود التي بذلتها الحكومة الاتحادية في سياق مكافحة حركة الشباب حتى الآن واتفقوا على أمور منها إعطاء دفعة أخيرة لتحرير كامل أراضي الصومال من هذه الجماعة المتمردة. وشددوا على الحاجة الملحة لوضع استراتيجية عملياتية حاسمة بصورة مشتركة ضد حركة الشباب وأقروا بأهمية حشد الدعم الإقليمي لتنفيذ عمليات حاسمة في الوقت المناسب وإنشاء آلية عمليات مشتركة تنسق القدرات الكلية للعمليات وعوامل مضاعفة لقوتها. وشددوا على أهمية إنشاء آلية مشتركة لأمن الحدود وطلبوا أن يدعم الشركاء الدوليون جهود الصومال لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا. ولقد عقد مؤتمر القمة في أعقاب اجتماع لوزراء دفاع الدول المعنية في مقديشو للبحث في مكافحة حركة الشباب.

15 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حركة الشباب شنَّ هجمات شديدة التأثير على أهداف تابعة للحكومة وقوات الأمن وأهداف مدنية في المراكز الحضرية في جميع أنحاء البلد. وكانت أكثر الأقاليم تضررا هي بنادر وشبيلي السفلى. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، انفجرت سيارتان مفخختان في بلدوين، بإقليم هيران، بالقرب من مجمع إدارة إقليم هيران. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم الذي أسفر عن 70 إصابة في صفوف المدنيين، حيث قتل 17 شخصا وأصيب 53 آخرين بجروح.

16 - وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر و 27 تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي، شنَّت حركة الشباب هجمات معقدة على فندقين في كيسمايو ومقديشو. وفي كلتا الحالتين، بدأت الهجمات بإلقاء جهاز متفجر يدوي الصنع في المحيط الأمني الخارجي للفندق. وسمح ذلك للمتمردين المسلحين بالدخول إلى المبنى، حيث أقدموا على القتل بشكل عشوائي وصمدوا لعدة ساعات قبل أن تقوم قوات الأمن بتحييدهم. وفي الهجوم الذي وقع في كيسمايو، قتل 13 شخصا، من بينهم ثمانية مدنيين وخمسة من أعضاء حركة الشباب. وخلال الهجوم على الفندق في مقديشو، قتل 17 شخصا، من بينهم ثلاثة من أفراد قوات الأمن الصومالية وستة عناصر من حركة الشباب.

17 - وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، انفجرت سيارتان مفخختان عند تقاطع زوبي في وسط مقديشو بالقرب من وزارة التعليم، ما أدى إلى مقتل أكثر من 111 شخصا، من بينهم موظف وطني تابع للأمم المتحدة. وأصيب ما لا يقلُّ عن 318 شخصا بجروح.

18 - وفي 4 كانون الثاني/يناير، شنَّت حركة الشباب هجوما على مكتب مفوض المقاطعة ومركز الشرطة المحلية في محاس، إقليم هيران، استخدمت فيه سيارتين مفخختين. واستعادت الحكومة الاتحادية محاس في تموز/يوليه في بداية الهجمات العسكرية في هيرشبيلي. وقتل في الهجوم ما لا يقلُّ عن 50 شخصا وأصيب 70 بجروح.

19 - وفي 22 كانون الثاني/يناير، شنَّت حركة الشباب هجوما معقدا على مبنى إدارة إقليم بنادر في مقديشو. وبدأ الهجوم بتفجير حزامين ناسفين محمولين قبل دخول مسلحي حركة الشباب إلى المبنى.

وتدخلت قوات الأمن الصومالية واستعادت السيطرة على المبنى بعد خمس ساعات. وقتل ما لا يقل عن 11 شخصا، من بينهم ستة مهاجمين، وأصيب أربعة آخرون بجروح.

20 - وفي 1 شباط/فبراير، أطلقت قذيفتا هاون باتجاه مطار آدم عدي الدولي، فأصابت إحدى القذيفتين مجمع الأمم المتحدة، وتسببت بإصابة ستة من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة بجروح.

21 - وفي 6 شباط/فبراير، في حي دينيلي بمقديشو، اصطدم موكب تابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بجهاز متفجر يدوي الصنع متحكم فيه عن بعد، فأصيبت جراء الانفجار مركبة المواكبة لخدمات الحراسة الأمنية. ولم يبلغ عن وقوع وفيات، ولكن أربعة من أفراد فريق المواكبة الأمنية أصيبوا بجروح.

22 - وشنَّت أيضا عناصر موالية لتنظيم داعش في الصومال هجومين، بما يشمل اغتيال أحد كبار المسؤولين في أحد أحياء مقديشو باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع موضوع أسفل مركبة في 29 آب/أغسطس. ووقع اشتباك مسلح بين تنظيم داعش في الصومال وجنود من قوات الدراويش في 14 كانون الثاني/يناير في مقاطعة بوصاصو، بونتلاند.

جيم - التطورات الاقتصادية

23 - واصل الصومال إحراز تقدم في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث يتوقع بلوغ نقطة الإنجاز في هذه المبادرة بحلول عام 2024. وبعد الانتهاء بنجاح من مراجعة إضافية للتسهيل الائتماني الممدد، أفرج صندوق النقد الدولي في 5 كانون الأول/ديسمبر عن مبلغ إضافي قدره 9 ملايين دولار للصومال.

24 - غير أن التعافي الاقتصادي في الصومال ظل هشا، مع انخفاض توقعات النمو وتزايد التضخم - خاصة بالنسبة للأغذية والسلع الأخرى - ما أدى إلى تفاقم تأثير الجفاف الشديد. وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن يستمر معدل النمو الحقيقي الصافي الصفري للفرد الذي لوحظ منذ عام 2014 حتى نهاية عام 2023 على الأقل. وأدت الأدوات النقدية المالية المحدودة إلى الحد من قدرة البلد على توفير الإغاثة للشعب والاقتصاد.

25 - وبالمثل، ظلت تعبئة الإيرادات المحلية في الصومال منخفضة، لكن استئناف المنح الخارجية بعد الانتهاء من الانتخابات خفف الضغوط المالية التي شهدها البلد عام 2022. ومنذ أيلول/سبتمبر، وافق مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي على تخصيص مبلغ 180 مليون دولار من الموارد الإضافية لتلبية الاحتياجات الماسة في مجال توفير المياه وإدارة الموارد العامة والنازحين داخليا في المناطق الحضرية.

ثالثا - إحاطة بمستجدات أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - دعم العمليات السياسية

26 - واصلت الأمم المتحدة دعم الصومال في مجالات بناء الدولة وبناء السلام والمصالحة. ووفر التمويل الذي قدَّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) وصندوق بناء السلام، فضلا عن

المساعدة التي قدَّمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، الدعم للاجتماعات الثلاثة التي عقدها المجلس الاستشاري الوطني الثلاثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

27 - وفي مجال المصالحة الوطنية، دعمت الأمم المتحدة وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة الصومالية في إعداد وبدء استعراض إطار المصالحة الوطنية في 12 كانون الأول/ديسمبر. وسعيا لاستعراض وتحديث الإطار وخطة المصالحة الوطنية، أجرت الحكومة مشاورات مع الشباب والنساء وكبار السن والأقليات والجماعات من جميع أنحاء المجتمع الصومالي، إلى جانب ممثلي الولايات الأعضاء الاتحادية، لبناء توافق في الآراء بشأن إعداد استراتيجية شاملة للمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

28 - ودعمت الأمم المتحدة أيضا مؤتمر المصالحة في ولاية جنوب غرب الصومال، بما يشمل المشاورات الأولية التي عقدها رئيس مجلس الشعب الشيخ آدم محمد نور "مدوبي".

29 - وفيما يتعلق بالانتخابات المحلية، واصلت الأمم المتحدة دعم اللجنة الانتخابية الانتقالية في بونتلاند بتقديم المساعدة التقنية والتشغيلية لعملية تسجيل الناخبين الجارية قبل الانتخابات المباشرة المقررة لمجالس المقاطعات.

باء - دعم قطاع الأمن وسيادة القانون وتحقيق الاستقرار (النهج الشامل إزاء الأمن)

1 - تطوير قطاع الأمن

30 - اجتمع فريق الشركاء الأمنيين الأساسيين، الذي دعت حكومة الصومال الاتحادية إلى عقده، وهو يضم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والاتحاد الأوروبي وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، سبع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتيسير المناقشات بين الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين بشأن المسائل المتصلة بالأمن.

31 - وفي أعقاب الاجتماع الذي عقده المجلس الاستشاري الوطني في كانون الأول/ديسمبر، وبناء على طلب مكتب الأمن القومي، دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تنظيم سلسلة من المناقشات المواضيعية بشأن تنقيح هيكل الأمن الوطني خلال الاجتماع الأولي للجنة الفنية لهيكل الأمن الوطني، بمشاركة ممثلين عن الاتحاد والولايات، الذي عقد في الفترة من 16 إلى 18 كانون الثاني/يناير.

32 - وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، أطلعت حكومة الصومال الاتحادية الشركاء الرئيسيين على مشروع استراتيجيتها الجديدة لمكافحة الإرهاب، واقترحت نهجا يشمل الحكومة بأسرها لمكافحة الإرهاب، يكمله الدعم المجتمعي. وتمت الموافقة على الاستراتيجية لاحقا من قبل مستشار الأمن القومي، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين في 7 كانون الأول/ديسمبر، وهي تهدف إلى مكافحة العناصر الرئيسية التي تقوم عليها أنشطة حركة الشباب، مثل السيطرة على الأراضي وفرض الضرائب والتجنيد.

33 - وواصلت حكومة الصومال الاتحادية تعزيز قدرتها على إدارة الأسلحة والذخيرة، بدعم من الأمم المتحدة. وتعطى الأولوية حاليا لتفعيل خطة عمل مدتها ستة أشهر قدَّمها مكتب الأمن القومي في أيلول/سبتمبر، لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية. وفي هذا الصدد، وبدعم من الأمم المتحدة، أحرز تقدم نحو بناء مرفق لتخزين الذخيرة في الجزيرة، مقديشو.

34 - وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مشـــاورة أولية مع مكتب الأمن القومي لمناقشة وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

2 - سيادة القانون

35 - في إطار التحضير لاجتماع المجلس الاستشاري الوطني في كانون الأول/ديسمبر، دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال عقد اجتماعات تشاورية بين حكومة الصومال الاتحادية ووزارات العدل في الولايات الاتحادية الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة في الفترة من 19 إلى 24 كانون الأول/ديسمبر.

36 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال سلسلة من حلقات العمل مع أصحاب المصلحة في مقديشو وبونتلاند و "صوماليلاند" للنهوض بسبل تعزيز العدالة في حالات العنف الجنسي والعنف المرتبط بالنزاع، واستقلال القضاء، مما سيؤدي إلى تقديم تقارير وتوصيات للعمل بحلول آذار/مارس 2023.

37 - وفي اجتماع للجنة التوجيهية للمشـــروع عقد في 6 كانون الأول/ديســـمبر، أغلق برنامج العدالة المشترك رسميا. ووضع مشروع إطار لبرنامج جديد، والمناقشات جارية مع وزارة العدل بشأنه.

38 - وسنَّ برلمان ولاية هيرشبيلي قانون شرطة الولاية في 20 كانون الأول/ديسمبر، بدعم مالي وفني من برنامج الشـرطة المشـترك. ويسـاهم هذا التشـريع الجديد في إضـفاء الطابع الاتحادي على الأمن في الصـومال من خلال توفير إطار الحوكمة لشـرطة ولاية هيرشـبيلي، مما يعزز هيكل الأمن القومي. وتوجد قوانين مماثلة للشرطة في ولايتي غالمودوغ و "صوماليلاند"، ويتواصل العمل على وضع اللمسات الأخيرة عليها في ولاية جنوب غرب الصومال وجوبالاند، وكذلك للشرطة الاتحادية.

3 - تحقيق الاستقرار

39 - في 1 كانون الأول/ديسمبر، قدَّمت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، بالاشتراك مع مكتب رئيس الوزراء، أولويات الاســتراتيجية الوطنية المســتكملة لتحقيق الاســتقرار إلى الشــركاء الدوليين. ولا تزال مجالات تركيز الاستراتيجية هي: (أ) الحكم المحلي؛ (ب) إنعاش المجتمعات المحلية؛ (ج) التماسك الاجتماعي والمصـالحة؛ (د) سـيادة القانون. وجرى التركيز أكثر على دور تحقيق الاسـتقرار في دعم العمليات العسـكرية الحالية، كجزء من النهج العام للحكومة الاتحادية وجهودها في مجال التنسـيق. وشـدَّد وزير الداخلية والشـؤون الاتحادية والمصـــالحة على الحاجة إلى زيادة الموارد لمعالجة أولويات تحقيق الاســـتقرار المرتبطة بالعمليات الحالية للمسـاعدة في تعزيز المكاسـب التي تحققت في ولايتي هيرشـبيلي وغالمودوغ، ولتوسـيع نطاق الجهود لتشمل ولايات أخرى مع تقدم العمليات.

40 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوزارة الاتحادية للداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة والوزارتين النظيرتين لها في ولايتي هيرشبيلي وغالمودوغ قيادة وتنسيق مجموعة من أنشطة تحقيق الاستقرار في المناطق المستردة من حركة الشباب، بتمويل ودعم من الأمم المتحدة والشركاء. وشملت هذه الجهود قيام ولاية هيرشـبيلي بتعيين إدارة مؤقتة لآدن يبال وإصـلاح الهياكل الأسـاسـية المجتمعية التي ألحقت بها حركة الشباب أضرارا أو دمرتها في مقاطعتي محاس وبولوبردي. واستمر تنفيذ أنشطة التماسك الاجتماعي وتشكيل مجالس المقاطعات في إطار الاســتراتيجية الوطنية لتحقيق الاســتقرار في ولايات غالمودوغ وهيرشـــبيلي

وجوبالاند وجنوب غرب الصـــومال، بما في ذلك اختتام انتخابات مجالس المقاطعات في بالانبال وكابودواق ودوسمريب، فضلا عن أنشطة التماسك الاجتماعي في ونلوين وبلعد ودينوني وبولوغدود.

4 - منع التطرف العنيف ومكافحته

41 - قامت الوزارة الاتحادية للأوقاف والشـؤون الدينية بإضـفاء طابع رسـمي على اتفاق أبرم مع الأمم المتحدة في 7 كانون الأول/ديسمبر بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المقبل المعني بمنع التطرف العنيف ومكافحته للفترة 2023-2026. وستشرف على تنفيذ البرنامج وزارات الأوقاف والشؤون الدينية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، مع توجيه استراتيجي شامل من مكتب الأمن القومي التابع للرئاسة.

42 - وفي الفترة من 20 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الوزارة الاتحادية للأوقات والشؤون الدينية، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، اجتماعا مشـتركا بين الوزارات لمدة ثلاثة أيام مع وزارات الشـؤون الدينية على مستوى الاتحاد ومستوى الولايات، تلاه منتدى تشاوري لمدة ثلاثة أيام بين الوزارات والعلماء الصوماليين والقادة الدينيين وقادة المجتمع. وكان الهدف من هذين المؤتمرين حشـــد دعم الزعماء الدينيين للرســـائل المناهضة للتطرف.

43 - وبالتوازي مع ذلك، واصـل أصـحاب المصـلحة الوطنيون والدوليون جهودهم لوضـع برنامج منقح لإعادة تأهيل المنشـقين الذين لا يشـكلون خطرا كبيرا المرتبطين سـابقا بحركة الشـباب، بما في ذلك تعزيز العنصـر المجتمعي. وطوال هذه المرحلة الانتقالية، ظلت مراكز إعادة التأهيل الخمسـة في مقديشـو وبايدواه وكيســـمايو عاملة، حيث قدَّمت الدعم إلى 454 امرأة و 539 رجلا من المســـتفيدات والمســـتفيدين حتى 7 شباط/فبراير.

جيم - المساعدة الإنسانية

44 - لا تزال الحالة الإنسانية مروعة للغاية. وضاعفت خمسة مواسم متعاقبة من الأمطار التي تقل عن المتوســط من تأثير عقود من النزاع والنزوح الجماعي والمشــقة الاقتصــادية الشــديدة، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية وشدة إلحاحها ودفع فئات من السكان الصوماليين إلى حافة المجاعة.

45 - وفي أوائل أيلول/سـبتمبر، توقع تحليل متعدد الشـركاء للتصـنيف المرحلي المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن المجاعة يمكن أن تحدث بين تشـرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسـمبر في صـفوف سـكان الأرياف في مقاطعتي بيدواه وبورهكابا في ولاية جنوب غرب الصومال، والنازحين داخليا في مدينة بيدواه، إذا لم يتم توسيع نطاق المساعدة الإنسانية وتأمين استدامتها على وجه السرعة. كما خلص التحليل إلى أن عدة مناطق في وسـط وجنوب الصـومال تواجه خطر المجاعة المتزايد إذا أظهر موسـم الأمطار في فصـل دير (الخريف) شحاً في عام 2022 وإذا لم تصل المساعدات الغذائية إلى أشد الناس ضعفا.

46 - وخلص تحليل محدَّث للتصـنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي صـدر في كانون الأول/ديسـمبر إلى أن جهود المجتمعات المحلية وزيادة المسـاعدات الإنسـانية حالت دون تجاوز عتبات المجاعة. غير أن التحليل أشـــار إلى أن الأزمة الكامنة لم تخف وطأتها بل وأنه لم يتم تجنب نتائج أشـــد خطورة إلا مؤقتا. ولا يزال احتمال انتشـــار المجاعة قويا من نيســـان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2023 وما بعد هذه الفترة إذا لم تسـتمر المسـاعدات الإنسـانية، وإذا كانت الأمطار من نيسـان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2023 أقل من المستوى المطلوب حسب ما تشير التنبؤات الجوية الراهنة.

47 - وحتى من دون إعلان المجاعة، يُقدَّر أن ما يقرب من 50 في المائة من السكان قد تأثروا بأطول وأشد جفاف في تاريخ الصومال الحديث. ونزح أكثر من 1,3 مليون شخص داخليا بسبب الجفاف، وسعى نحو 000 100 شخص إلى الحصول على الأمان والمساعدة في إثيوبيا وكينيا. ونفق أكثر من 3,5 ملايين رأس ماشية منذ منتصف عام 2021، مما أدى إلى تدمير سبل العيش والحد من حصول الأطفال على الحليب. ومن المتوقع أن يواجه نحو 6,4 ملايين صومالي مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2023، بما يشمل 000 322 شخص في المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، ومن المرجح أن يواجه حوالي 1,8 مليون طفل دون سن الخامسة سوء التغذية الحاد حتى حزيران/يونيه، بما في ذلك أكثر من 000 513 طفل من المتوقع أن يعانوا بشدة من سوء التغذية.

48 - وأدت الظروف المطوَّلة والقاسية إلى وفيات أعلى من المعتاد، وسيستمر تراكم الوفيات الزائدة ما لم يتم زيادة المساعدة واستمرارها في القطاعات الحيوية. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات الوفيات في العديد من المناطق، والعدد الكبير للسكان المتضررين، واحتمال طول أمد الأزمة، فإن المستويات التراكمية للوفيات الزائدة يمكن أن تكون مرتفعة كما كانت في عام 2011، عندما قضى ما يقرب من 000 260 شخص، نصفهم على الأقل من الأطفال.

49 - وكان للجفاف أثر مدمّر على النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر من 80 في المائة من السكان النازحين في الصومال. وأدت محدودية أو انعدام فرص الحصول على سبل العيش، والرعاية الصحية الكافية، والمياه، والصرف الصحي، وغيرها من الخدمات إلى تفاقم مخاطر الحماية وأشكال عدم المساواة القائمة من قبل. ومن بين أكثر من 3,1 ملايين طفل في سن الدراسة تضرروا من الجفاف، فقد 000 400 طفل منذ كانون الثاني/يناير 2021 إمكانية الحصول على التعليم، مع تعرض 000 900 طفل غيرهم لخطر التسرب المدرسي. ويواجه هؤلاء الأطفال تعاظم احتمال مواجهة ظروف العمل الاستغلالية والخطرة، وتجنيد الأطفال، وزواج الطفلات، وانفصال الأسر، وكذلك العنف والإهمال. وما لا يقل عن 90 في المائة من الأطفال الذين فقدوا إمكانية الحصول على التعليم خلال موجة الجفاف عام 2017 لم يعودوا قط إلى المدرسة.

50 - وأدت محدودية فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتغذية إلى زيادة خطر تفشي الأمراض، ولا سيما في المواقع المكتظة أصلا للنازحين داخليا. ويفتقر حوالي 8 ملايين شخص إلى المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية المناسبة ويستمر ارتفاع حالات الحصبة والكوليرا المبلغ عنها مقارنة بالسنوات الأخيرة. ويزيد ارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد من خطر الإصابة بالأمراض والوفيات الناجمة عن أسباب يمكن الوقاية منها، بينما يصاب المرضى بسوء التغذية بسهولة أكبر. وتشير التقديرات إلى أن أقل من ثلث الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الجفاف يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية.

51 - ولا يزال النزاع المستمر وانعدام الأمن يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام العمليات الإنسانية، بما في ذلك توسع نطاقهما خارج المراكز السكانية الرئيسية وداخل المناطق التي يصعب الوصول إليها في جميع أنحاء الصومال. ولقد نزح أكثر من 000 600 شخص بسبب النزاع وانعدام الأمن في عام 2022. ويعمل الشركاء مع السلطات والمجتمعات المحلية للوصول إلى المحتاجين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية.

52 - وعلى الرغم من التحديات الأمنية والتشغيلية والمالية، قدمت المساعدات الإنسانية إلى حوالي 7,3 ملايين شخص في عام 2022، وقامت بإيصالها 335 جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك 259 منظمة غير حكومية وطنية، ظلت موجودة في 74 مقاطعة في جميع الأقاليم والولايات.

53 - وفي 8 شباط/فبراير، أطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام 2023 التي تسعى إلى تأمين 2,6 بليون دولار لمساعدة 7,6 ملايين من المحتاجين. ويحتاج ما يقدر بنحو 8,25 ملايين شخص، أو ما يقرب من نصف السكان، إلى المساعدة الفورية المنقذة للحياة وفي مجال الحماية في عام 2023.

54 - وزار منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية الصومال في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 7 أيلول/سبتمبر للتوعية بالحالة الإنسانية الحرجة هناك، وتحديد تدابير إضافية لتجنب أوخم العواقب، وإظهار التضامن مع حكومة وشعب الصومال.

دال - الدعم المقدم لتنسيق المساعدة الإنمائية

55 - عقدت حكومة الصومال الاتحادية اجتماعا رفيع المستوى للتصدي للجفاف في 26 أيلول/سبتمبر ومؤتمرا دوليا للاستثمار يومي 28 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر بدعم من الأمم المتحدة ومشاركتها.

56 - ولضمان إيلاء الأولوية لأكثر الاحتياجات إلحاحا في الصومال، أعيدت تسمية الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للصومال ليصبح الصندوق المشترك للصومال، بهيكل إداري جديد، وسبع نوافذ تمويل، وعملية تشاركية لتخطيط البرامج تشكل فيها الملكية الوطنية جوهر إصلاحات الصندوق.

57 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الأمم المتحدة مناسبة بشأن الأمن المناخي مع ممارسين وطنيين ودوليين وجهات مانحة ومؤسسات مالية دولية عاملة في الصومال. وعلاوة على ذلك، وكجزء من الصندوق المشترك للصومال، صُمِّمت نافذة تمويل جديدة للقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ لتعزيز البرمجة المشتركة حول التكيف مع تغير المناخ.

58 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، اشتركت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في استضافة مؤتمر رفيع المستوى في القاهرة، مصر، بشأن الجفاف وتعزيز القدرة على الصمود مع تغير المناخ في الصومال بمشاركة رفيعة المستوى من حكومة الصومال الاتحادية. وضم المؤتمر الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والمنظمات غير الحكومية العربية والمؤسسات المالية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لمناقشة الظروف الإنسانية العصيبة في الصومال والتوقعات المناخية. وركز المؤتمر على كل من الاحتياجات الطارئة المنقذة للحياة والاستدامة على المدى المتوسط والطويل للمساعدة في كسر حلقة الأزمات المتكررة.

59 - وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، احتفلت الصومال باليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي نظمته وزارة العدل والشؤون الدستورية، بدعم من الأمم المتحدة. وأتاحت هذه المناسبة تبادل وجهات النظر حول العلاقة بين النزاهة والحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وأبرزت أيضا دور الشباب في مكافحة الفساد.

هاء - المرأة والسلام والأمن

60 - في 5 أيلول/سبتمبر، أطلق رئيس الوزراء حمزة عبدي بري خطة العمل الوطنية الصومالية لتنفيذ ميثاق المرأة الصومالية وقرار مجلس الأمن 1325 (2000). وعند إطلاق هذه الخطة، أعادت وزيرة شؤون

المرأة وحقوق الإنسان التأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه النساء الصوماليات في منع نشوب النزاعات وحلها، وشددت على ضرورة التصدي للتهميش، وعدم تمثيل النساء، وحماية النساء والفتيات.

61 - وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، استضاف الممثل الخاص للأمين العام للصومال اليوم العالمي السنوي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن الذي حضرته أكثر من 50 امرأة قيادية من الحكومة وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذه المناسبة التي نظمت للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، ناقش المشاركون والمشاركات الدور الحاسم الذي تؤديه النساء في إنهاء النزاع.

62 - وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، عند إطلاق حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، سلطت سعدية ياسين حاجي سمتر، النائبة الأولى لرئيس مجلس الشعب، الضوء على ضرورة وضع حد للعنف الجنسي. وفسر بعض المراقبين ملاحظاتها على أنه دعوة إلى اعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية (2018) الذي أقره مجلس الوزراء بالإجماع في 30 أيار/مايو 2018، ولكنه لم يقدم لاحقا إلى البرلمان الاتحادي لاعتماده بسبب معارضة الفصائل المحافظة. وقوبلت تعليقات النائبة الأولى لرئيس مجلس الشعب على مشروع القانون بانتقادات لاذعة، بما في ذلك خطاب الكراهية والتحريض على العنف.

63 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت جهة تنسيق العلاقات الدولية والحوكمة والسياسات في مكتب النائبة الأولى لرئيس مجلس الشعب ونائبة الممثل الخاص للأمين العام في الصومال 72 شابة لمناقشة منع العنف ضد النساء والفتيات في إطار حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني. وأوصت المشاركات في الاجتماع بإيلاء الأولوية لتعليم الفتيات والنساء الشابات، وإعداد برامج إرشادية، وإتاحة مساحة للنساء للتعبير عن أفكارهن. كما دعون إلى اتباع نُهُج شاملة لمنع التحرش الجنسي ضد النساء والفتيات والتصدي له.

64 - وفي 20 و 21 كانون الأول/ديسمبر، عقدت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان في حكومة الصومال الاتحادية معتكفا مشتركا بين الوزارات في ولاية جنوب غرب الصومال حضرته ممثلات وزارات شؤون المرأة في ولايات جوبالاند وهيرشبيلي وغالمودوغ وجنوب غرب الصومال. واتفق المشاركون والمشاركات على دعم التشريعات التي تحمي حقوق المرأة وحقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وعلى النهوض بخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وفي المعتكف، أعلنت ممثلات وزارات شؤون المرأة دعمهن للحملة العسكرية المستمرة ضد حركة الشباب وسلطن الضوء على ضرورة التخفيف من أثر العمليات العسكرية على النساء والأطفال.

واو - الشباب والسلام والأمن

65 - في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، قاد صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء المحليون حملة لبناء السلام بقيادة الشباب في ثمانية مواقع للنازحين داخليا في كيسمايو وجوبالاند. وعرض الشباب في كل موقع طائفة متنوعة من القضايا المتعلقة ببناء السلام في إطار حوارات منسقة ومفتوحة، والتزموا بالعمل كصناع سلام وتغيير من خلال قيادة الجهود الرامية إلى التصدي لثقافة العنف في مجتمعاتهم. وجمعت الحوارات الشباب وقادة المجتمع والمسؤولين الحكوميين، ووصلت إلى جمهور نحو 000 4 شخص في مختلف المواقع المستهدفة.

66 - وفي الفترة من 27 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر، استضاف صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه منتدى بشأن الشباب والانتخابات وإرساء الديمقراطية في مقديشو ضم 60 شابة و 60 شابا للتعرف على العمليات الانتخابية، وتحديد التحديات والفرص المتاحة لمشاركة الشباب في الانتخابات، والدخول في حوار بين الأجيال مع الشيوخ والسياسيين وممثلي الأمم المتحدة.

67 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات المجتمع المدني المحلية منتدى لبناء السلام موجها إلى 27 شابة و 23 شابا في بلدة حواء بإقليم غدو. وكان الهدف من المنتدى هو زيادة قدرات الشباب على بناء السلام وحل النزاعات، وتوفير منصة لتبادل المعارف، وتعزيز مشاركة الشباب في بناء السلام وحل النزاعات.

68 - وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، نظم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووزارة الشباب والرياضة حلقة عمل لبناء القدرات استفاد منها 100 شاب وشابة في بيدوا، من أجل تعزيز معارفهم ومهاراتهم في التواصل وقدرتهم على المشاركة في بناء السلام والحكم على الصعيد المحلي.

69 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الأمم المتحدة برنامجا للتعلم من الأقران لفائدة الوزارات المسؤولة عن المصالحة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. وركز البرنامج على بناء القدرات لتعزيز تحليل النزاع المراعي للشباب والقضايا الجنسانية وتغير المناخ، وتعزيز التخطيط للمصالحة، بهدف تمكين الشباب والنساء من المشاركة.

زاي - حقوق الإنسان والحماية

1 - حقوق الإنسان

70 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 059 1 إصابة في صفوف المدنيين (382 قتيلا و 677 جريحا)، بزيادة قدرها 153 في المائة مقابل 419 إصابة في صفوف المدنيين سجلت خلال الفترة السابقة. وظلت حركة الشباب هي الجاني الرئيسي، حيث تسببت في 841 إصابة في صفوف المدنيين، تليها 100 إصابة نسبت إلى قوات أمن الدولة، و 81 إلى جهات مجهولة، و 34 إلى ميليشيات عشائرية، و 3 إلى جهات أخرى. وارتفع عدد الضحايا لأن حركة الشباب شنت مزيدا من الهجمات التي تسببت في سقوط عدد كبير من الضحايا باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وفي الربع الأخير من عام 2022، كان المدنيون يشكلون نسبة 65 في المائة من ضحايا حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ومن بين مجموع عدد الإصابات التي سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجمت 429 إصابة (111 قتيلا مدنيا و 318 جريحا)، أو 41 في المائة، عن هجوم هذه الجماعة عند تقاطع زوبي في مقديشو يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر. وقتل أحد الصحفيين وأصيب اثنان آخران بجروح في هذا الهجوم. وقتل صحفيان آخران على يد حركة الشباب في هجومين بأجهزة متفجرة يدوية الصنع في هيرشبيلي - وقع أحدهما في أيلول/سبتمبر 2022 والآخر في كانون الثاني/يناير 2023. وتجعل الزيادة في عدد الإصابات عام 2022 أكثر الأعوام دموية بالنسبة للمدنيين في الصومال منذ عام 2017.

71 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتقلت السلطات واحتجزت 17 صحفيا. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، ألقي القبض على الأمين العام لنقابة الصحفيين الصوماليين في مقديشو بسبب بيان صحفي مشترك أصدرته خمس رابطات إعلامية أعربت فيه عن قلقها إزاء أمر أصدرته الوزارة الاتحادية للإعلام والثقافة

والسياحة في 8 تشرين الأول/أكتوبر تمنع فيه "نشر إيديولوجيا التطرف عبر وسائل الإعلام التقليدية ومواقع التواصل الاجتماعي". وأعربت رابطات إعلامية عن القلق من أن هذا الامر قد يقيد حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، بما يشمل الحد من قدرة الصحفيين على الإبلاغ بحرية عن العمليات الجارية ضد حركة الشباب وتقييد وصول الناس إلى المعلومات بشأن العمليات الأمنية الجارية. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أفرجت محكمة إقليم بنادر عن الأمين العام لنقابة الصحفيين الصوماليين بكفالة. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، وُجهت إليه رسميا تهما بثلاث جرائم بموجب قانون العقوبات الصومالي. ولا تزال الإجراءات القضائية مستمرة.

72 - وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، شارك وفد من الصومال في حوار مع لجنة مناهضة التعذيب بشأن التقرير الأولي للصومال المقدم بموجب المادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT/C/SOM/1)، الذي قدمته الحكومة في عام 2019. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، نشرت اللجنة ملاحظاتها الختامية بشأن هذا التقرير (CAT/C/SOM/CO/1). وأشار الوفد في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة إلى أن الصومال يعتزم الانتهاء في عام 2023 من تنقيح قانون العقوبات الصومالي لعام 1964، وفي نيته أن يدرج فيه تعريفا للتعذيب يتفق مع المادة 1 من الاتفاقية.

2 - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

73 - في 25 آب/أغسطس و 8 أيلول/سبتمبر، وكجزء من الدعم الذي تقدمه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى قوة الشرطة الصومالية، نظمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال دورة تدريبية مصممة خصيصا بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان استفاد منها 26 ضابط شرطة (20 رجلا و 6 نساء) في مقديشو. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال والمنظمة الدولية للهجرة، في الفترة من 11 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر، أول دورة لتدريب المدربين استفاد منها عشرة ضباط (خمس نساء وخمسة رجال) من وكالة الاستخبارات والأمن القومي في مقديشو. وركزت الدورة التدريبية على مهارات التدريب والتيسير، والتمييز ضد المرأة في مجال إنفاذ القانون، والنساء المنشقات، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

74 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، خلال اجتماع لفرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، قدم ممثلون عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معلومات مستكملة عن تقديم الدعم لقوات الأمن الصومالية، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في سياق التطورات الأمنية الأخيرة في ولاية هيرشبيلي، ومبادرات تكوين القوات من قبل الحكومة الاتحادية. وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، في 4 كانون الأول/ديسمبر، استعراضها لمشروع تقييم المخاطر وتدابير التخفيف من حدتها ذات الصلة بالدعم الذي تقدمه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الجيش الوطني الصومالي.

75 - وفي الفترة من 4 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، حضر ممثلون عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال و والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية) حلقة عمل

للتحقق من دليل التدريب السابق للنشر الذي أعدَّه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية. وقدم المشاركون تعقيبات على مشروع دليل التدريب، وتبادل ممثلو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية خبراتهم في هذا المجال، بما يتماشى مع تدابير التخفيف ذات الصلة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لبناء قدرات البعثة.

3 - الأطفال في النزاع المسلح

76 - في الفترة من 23 آب/أغسطس 2022 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2023، تحققت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها من وقوع 127 1 انتهاكا جسيما ضد 909 أطفال (724 فتى و 185 فتاة)، و 13 هجوما على مدارس وهجومين على مستشفيات، و 20 حادث منع وصول المساعدات الإنسانية. وجند واستخدم ما مجموعه 434 طفلا (412 فتى و 22 فتاة)، واختطف 288 طفلا (247 فتى و 41 فتاة، وقتل 277 طفلا (72 فتى و 22 فتاة) وشوه 178 آخرون (137 فتى و 41 فتاة)، وتعرض 96 طفلا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (فتى واحد و 95 فتاة)، ووقع 186 طفلا ضحايا انتهاكات متعددة. وارتكبت حركة الشباب 703 انتهاكات، تليها الميليشيات العشائرية (110)، وقوات الأمن الحكومية (53)، وقوات وسلطات الأقاليم (45)، و "قوات الدفاع المحلية" (21)، وشرطة ليو الإثيوبية (2). وتعذر إسناد المسؤولية عن ارتكاب ما مجموعه 193 انتهاكا، بما في ذلك 49 انتهاكا ناجما عن تبادل إطلاق النار. ووقع أكثر من نصف الانتهاكات التي تم التحقق منها في أقاليم جوبا الوسطى (194) وشبيلي الوسطى (153) وشبيلي السفلى (147) وهيران (96) وباي (89).

77 - وفي الفترة ما بين 23 آب/أغسطس و 31 كانون الأول/ديسمبر، سلَّم الجيش الوطني الصومالي ووزارة الأمن الداخلي أكثر من 44 فتى كانوا مرتبطين سابقا بحركة الشباب إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لدعم إعادة إدماجهم. وفي الفترة من 9 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر، قامت اليونيسف وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال واليونيسف ووزارة تنمية المرأة وشؤون الأسرة في بونتلاند بفرز 56 طفلا وفصلهم عن قوات الأقاليم والميليشيات العشائرية.

78 - وفي 11 كانون الثاني/يناير، اشتركت اليونيسف وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال واليونيسف في رئاسة الاجتماع الفصلي الأول لفرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. وبرز استمرار الجفاف والهجمات العسكرية ضد حركة الشباب كعاملين رئيسيين يسهمان في الانتهاكات. واتفق الحضور على أن تعزيز تشريعات حماية الطفل هو أولوية رئيسية لعام 2023.

4 - منع العنف الجنسي والجنساني

79 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق الفريق العامل المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ من وقوع ثمانية حوادث عنف جنسي مرتبط بالنزاع (أربعة حوادث اغتصاب، وثلاث حالات اغتصاب جماعي، ومحاولة اغتصاب واحدة) تعرضت لها ست نساء وفتاتان تبلغ إحداهما من العمر 7 أعوام والأخرى 14 عاما. وكانت ثلاث من الناجيات البالغات نازحات داخليا بسبب الجفاف الحالي. وسُجلت ثلاثة من هذه الحوادث في بونتلاند، وسجل حادثان في مقديشو، وحادث واحد في كل من ولايات جنوب غرب الصومال

وهيرشبيلي وجوبالاند. ونفذ مسلحون مجهولون ستة حوادث. ويزعم أن أحد ضباط الشرطة في بونتلاند ارتكب حادثا واحدا، بينما يزعم أن أحد أفراد ميليشيا عشائرية في مقديشو ارتكب حادثا آخر. وألقي القبض عليهما. بيد أن السلطات أفرجت في وقت لاحق عن الفرد الذي ينتمي إلى الميليشيا العشائرية لأسباب غير معروفة.

80 - وفي إطار تنفيذ البرنامج المشترك للمرأة والسلام والحماية الذي يشترك في الإشراف عليه البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم الفني لوضع دليل لتدريب المدربين عن مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لقادة المجتمعات المحلية وممثلي المنظمات الشعبية. وهذا الدليل هو الأول من نوعه في الصومال. ومن ناحية أخرى، عقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حلقات عمل على كل من المستوى الاتحادي ومستوى الولايات مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة، ونشطاء المجتمع المدني، والفئات الضعيفة مثل النازحين داخليا، بشأن تذليل العقبات الاجتماعية والقانونية التي تحول دون المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

81 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال كتابا بعنوان "مثال على الشجاعة" في مناسبة أقيمت في مقديشو بمناسبة حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني. والغرض من هذا الكتاب، المقدم في شكل مصور يسهل الوصول إليه، هو التوعية بالخطوات التي ينبغي لضحايا العنف الجنسي اتخاذها في حالة التعرض لاعتداء جنسي.

حاء - الدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية في سياق العمليات المشتركة والمنسقة

1 - الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال

82 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال توفير الدعم الصادر به تكليف إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بما يتماشى مع مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية والخطة الانتقالية للصومال، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن 2628 (2022).

83 - وتعزيزا لإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية وعملية الانتقال الأمني الجارية في الصومال، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال فريقا أساسيا في تشرين الثاني/نوفمبر يضم خبراء داخليين لدعم تسليم قواعد العمليات الأمامية وتسلمها بين البعثة وقوات الأمن الصومالية. ووضع فيما بعد إجراء تشغيلي موحد لتوجيه عملية التسليم/التسلم وتحديد المعدات المملوكة للأمم المتحدة التي يمكن، وفقا للقواعد والأنظمة، تركها في موقعها الأصلي ومنحها لحكومة الصومال الاتحادية لضمان بقاء قواعد العمليات الأمامية قابلة للدفاع والتشغيل. وفي 21 كانون الثاني/يناير، أنجزت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، تسليم قاعدة المصلح للعمليات الأمامية بنجاح إلى قوات الأمن الصومالية في القطاع الخامس من عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية.

84 - ودعما لعملية الانتقال، وعلى النحو المتفق عليه في مؤتمر اللوجستيات لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في تموز/يوليه، بدأ مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تطبيق لامركزية تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية وقوات الأمن الصومالية في أيلول/سبتمبر بإجراء تدريبات تجريبية في بايدوه وجوهر. ويشمل مفهوم اللامركزية التخزين المسبق لاحتياطيات تكتيكية أكبر وزيادة تفويض السلطة إلى القطاعات، مع ما يرتبط بذلك من تدابير مساءلة للموظفين في القطاعات لضمان الدعم المرن والرشيق في الميدان. وسيجري توسيع نطاق مفهوم اللامركزية ليشمل قطاعات لثلاثة أخرى عقب الانتهاء من الاستعراض الجاري للمرحلة التجريبية.

85 - وسعيا لدعم تنفيذ المرحلة الأولى من مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، أجرى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تفتيشا استشاريا لتقييم الأصول الجوية الإضافية التي تعهَّد بها بعض البلدان المساهمة بقوات لدعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية. وكان الهدف من التقييمات التي أجريت في الفترة من 14 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر هو بدء عملية التفاوض بين الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة بشأن طلبات التوريد اللازمة لتأمين أصول الطيران.

86 - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام اتخاذ تدابير للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ثبت أنها بالغة الأهمية بالنسبة لتنقل وسلامة الأفراد من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية. وتشمل هذه التدابير تنظيم دورات تدريبية متخصصة داخل البلد وقبل النشر لأكثر من 300 6 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، وتقديم إحاطات قبل انطلاق القوافل وبعدها إلى أكثر من 400 قافلة من قوافل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، وإجراء عمليات تفتيش على طرق الإمداد الرئيسية أفضت إلى تدمير 29 جهازا متفجرا وتقديم 36 تقريرا عن تحليل التهديدات والتوعية بها.

87 - ودعما لعملية نقل المسؤوليات الأمنية، استضافت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وقوة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية مؤتمرا معنيا بمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مقديشو في الفترة من 8 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر. والهدف من عقد هذا المؤتمر على وجه التحديد هو استخلاص الدروس من العمليات في إقليم هيران وتمهيد الطريق لتخطيط وتنفيذ عمليات مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في المستقبل.

2 - الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية

88 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي بمعدات غير فتاكة إلى 900 13 من أفراد القوات والشرطة في سياق عمليات مشتركة أو منسقة مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في 23 موقعا. وقُدِّمت لوازم الدفاع الميداني لدعم بناء قواعد عمليات أمامية جديدة في المناطق المحررة حديثا. وفي كانون الأول/ديسمبر، وفر مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال التدريب وبناء القدرات في مجال الكفاءة في دعم العمليات الجوية المشتركة للبعثة لخمسة من أفراد الجيش الوطني الصومالي. واستفاد ثمانية أفراد آخرون أيضا من التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحضروا دورات دراسية في علوم الحاسوب.

89 - وفي 9 شباط/فبراير 2023، كان لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية رصيد يبلغ 2, 64 مليون دولار، عقب تلقي هبة بقيمة 2,7 مليون دولار. وهذا الرصيد يكفي لتغطية النفقات

التشغيلية من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2023. ولتأمين مساهمات إضافية، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال والحكومة الاتحادية اتصالاتهما بجهات مانحة محتملة، مع التشديد على أن توفير الدعم اللوجستي الصادر به تكليف لقوات الأمن الصومالية هو عامل تمكين رئيسي للعمليات الحالية والمقبلة.

90 - وساعدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام قوات الأمن الصومالية على تحسين قدرتها في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من خلال تنظيم دورة تدريبية مدتها 11 أسبوعا لخمسة من أفراد الجيش الوطني الصومالي. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت دورة تدريبية تذكيرية في مجال تحديد مسالك المتفجرات والتخلص من الذخائر التقليدية لفريقين تابعين للجيش الوطني الصومالي من أفرقة التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في بيدواه وكيسمايو. ونظمت الدائرة أيضا دورة تدريبية على التوعية بمخاطر المتفجرات استفاد منها 85 جنديا من قوات الأمن الصومالية في جميع قطاعات عمليات بعثة الإتحاد الأفريقي الانتقالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت أفرقة التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التابعة للجيش الوطني الصومالي بإبطال مفعول 58 جهازا متفجرا يدوي الصنع. وواصلت الدائرة تعزيز قدرة 150 ضابطا من ضباط قوة الشرطة الصومالية من خلال تنظيم تدريب على التوعية بمخاطر المتفجرات للأفراد المنتشرين في كيسمايو، ولاية جوبالاند.

طاء - وجود الأمم المتحدة في الصومال

91 - ظلت كيانات الأمم المتحدة موجودة في بيدواه، وبلدوين، وبربرة، وبوصاصو، ودوبلي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. وفي 7 شباط/فبراير، كان هناك 783 موظفا دوليا و 556 1 موظفا وطنيا منتشرين في مختلف أنحاء الصومال.

ياء - ملاحظات

92 - أرحب بالتعاون الوثيق بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء التي عقدت اجتماعات منتظمة للمجلس الاستشاري الوطني لمناقشة القضايا ذات الأهمية الوطنية. وساهم تعزيز الحوار والتنسيق بينهما بقدر كبير في التقدم المحرز نحو تحديد الأولويات الوطنية، بما في ذلك خطة بناء الدولة، والحرب ضد حركة الشباب، ومواجهة الأزمة الإنسانية. ويظل الحوار المستمر بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء أمرا بالغ الأهمية لتنفيذ برنامج عمل الحكومة ومواصلة الدفع قدما بالأولويات الوطنية المتفق عليها بشكل متبادل.

93 - والاتفاق الأخير بشأن تحديد السلطات بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وإن كان في الوقت الراهن بدون دعم من بونتلاند، يشجع على إحراز تقدم. وإنني أحث القادة على مواصلة المناقشات الشاملة لجميع الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن تقاسم السلطة وغيرها من القضايا المتعلقة بالنظام الاتحادي التي لم يبت فيها بعد، في سياق عملية استعراض الدستور. ومن الأهمية بمكان أن تسترشد مناقشات المجلس الاستشاري الوطني وعملية مراجعة الدستور بمشاورات عامة واسعة النطاق لتعكس آراء جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب والفئات المهمشة. ويساورني القلق إزاء الإعلان الصادر عن بونتلاند مؤخرا ومفاده أنها ستحد من التعاون مع الحكومة الاتحادية، وأدعو قادة الصومال إلى حل النزاعات من خلال الحوار والتسوية.

94 - وأرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر المصالحة في ولاية جنوب غرب الصومال الذي عقد تحت رعاية الرئيس حسن شيخ محمود. وأشجع جميع الأطراف على السعي لتنفيذ هذا الاتفاق. وتشكل أعمال العنف الأخيرة في لاسعانود بإقليم سول مدعاة للقلق. وإنني أدعو إلى الوقف الفوري لتصعيد العنف وحماية المدنيين وعدم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية وإلى نزع فتيل التوترات بصورة سلمية من خلال الحوار.

95 - ويساورني قلق بالغ إزاء الحملة الشرسة ضد النائبة الأولى لرئيس مجلس الشعب سعدية ياسين حاجي سمتر، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب. ومن الضروري أن يكون المسؤولون المنتخبون قادرين على أداء واجباتهم دون مضايقة أو تهديد وأن تكفل سلامتهم. ولا تزال حماية وزيادة المشاركة السياسية للمرأة أولوية حاسمة في الصومال، ويجب على جميع الجهات صاحبة المصلحة مضاعفة جهودها لتحقيق هذا الهدف.

96 - ولا تزال الحالة الإنسانية المروعة مثيرة للجزع. وبعد خمسة مواسم مطر متتالية أقل من المتوسط، أصبح الجفاف المستمر بالفعل الأطول والأشد حدة في تاريخ الصومال الحديث. ومما يؤسف له أنه من المتوقع أيضا أن يكون هطول الأمطار من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2023 أقل من المتوسط. وفي حين لم يتم تجاوز عتبات المجاعة بعد، سيحتاج نحو 8,3 ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية في عام 2023. ولذلك، يجب الاستمرار في زيادة المساعدات وتحسينها لمواصلة من أجل منع وقوع المجاعة. وأشكر الجهات المانحة على سخائها في عام 2022 وأحثها على توفير أموال إضافية مطلوبة بشكل عاجل لمواكبة الحجم المتزايد للاحتياجات ونطاقها وشدتها. وسيكون استمرار زيادة المساعدات الإنسانية وتحسينها والتمويل المسبق لعام 2023 أمرا حيويا حيث لا تزال الاحتياجات مرتفعة للغاية وتظل الفجوات الحرجة قائمة. ويجب أن تكون تدابير التصدي لتجنب المجاعة مصحوبة باستثمارات طويلة الأجل في سبل العيش والقدرة على الصمود وتطوير البنى التحتية والتكيف مع المناخ والحلول الدائمة والحماية لضمان أن يتمكن المتضررون من التعافي بسرعة وأن يصبحوا أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات مستقبلا.

97 - وبالإضافة إلى الجفاف، يؤدي النزاع أيضا إلى زيادة الاحتياجات وتفاقم التحديات المرتبطة بوصول المساعدات. ولقد سجلت الصومال زيادة كبيرة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين في عام 2022، وهي المرة الأولى التي تسجل هذه الإصابات زيادة منذ عام 2017. وإنني أكرر نداءاتي السابقة المتعلقة بأهمية الوفاء بالالتزامات بحماية المدنيين والأعيان المدنية، وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي للأطفال، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إزالة أي عوائق أمام المساعدات، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

98 - وأرحب بالتقدم المحرز في الحرب ضد حركة الشباب والتزام الحكومة الاتحادية بأنشطة تحقيق الاستقرار والمصالحة من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت في الأراضي المستردة من حركة الشباب. وتثلج صدري كذلك الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لاستعراض تنفيذ هيكل الأمن الوطني والمضي قدما به في إطار هذه الجهود.

99 - والهجمات المستمرة التي تشنها حركة الشباب، والتي أسفرت عن انتهاكات لحقوق الإنسان، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والزيادة الحادة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين، تثير الجزع. وإنني أكرر تأكيد إدانتي الشديدة لكافة أعمال الإرهاب والتطرف العنيف، وأعرب عن دعمي للناجين والناجيات وخالص تعازي لأسر الضحايا. وبينما تتخذ السلطات الصومالية خطوات لحماية المدنيين من هذه الهجمات، من

الضـــروري أن تضـــمن ألا تنتهك تدابير مكافحة الإرهاب حرية التعبير أو تضـــع عوائق أمام الصـــحفيين والعاملين في وسائل الإعلام أثناء سعيهم لأداء عملهم الحيوي. ويساورني قلق بالغ بشأن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وأحث السلطات على كفالة بيئة تعزز وتحمي الحق في التعبير والحق في الحصول على المعلومات.

100 - وأرحب بتعاون الصـــومال مع لجنة مناهضـــة التعذيب في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2022، وأحث الحكومة الاتحادية على تنفيذ ملاحظات اللجنة والعمل مع الهيئات الأخرى المنشـأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان مع إيلاء الأولوية لتقديم التقارير الأولية للصومال عملا بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أرحب بإطلاق خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) التي تحدد احتياجات الحماية المحددة والناشـــئة للنساء والفتيات الصوماليات، بما في ذلك الحماية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وأحث السلطات على تخصـيص موارد من الميزانية، بالتشـاور مع الناجيات، لتنفيذ بنود هذه الخطة. وأدعو السـلطات إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الإطار التشريعي من أجل تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال اعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018.

101 - وأدعو الحكومة الاتحادية الصومالية وجميع الشركاء إلى الحفاظ على زخم الإصلاح لتمكين البلد من بلوغ ما تبقى من نقاط الإنجاز الحاســـمة في المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ووضع اللمسات الأخيرة على اتفاقات تخفيف عبء الديون مع جميع الدائنين هذا العام. وسيتيح الانتهاء من عملية تخفيف عبء الديون للصومال إمكانية الحصول على تمويل إنمائي دولي إضافي تمس الحاجة إليه. وهذا التمويل هو عنصر حاسم في جهود بناء الدولة وسيمكن الحكومة من تركيز الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وغيرها من الأولويات ســعيا لتحســين حياة الصــوماليين. وبالنظر إلى الاحتياجات الإنســانية والأمنية المستمرة، أكرر تأكيد أهمية التصدي للأسباب الكامنة للنزاع والهشاشة. وتشكل التنمية الشاملة والمستدامة أداة وقاية بالغة الأهمية للبشرية. وهي أداة رئيسية قادرة على كسر دورات الأزمات المتكررة.

102 - وأود أن أعرب عن تقديري لكل من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والشركاء الآخرين على دعمهم المستمر ومشاركتهم في عملية بناء السلام في الصـــومال. وأشـــيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصـــومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية وقوات الأمن الصـــومالية على التضـــحيات التي تواصـــل تقديمها من أجل تحقيق الســـلام والاســـتقرار في الأمد الطويل في الصـــومال. وفي هذا الصـــدد، لا يزال العجز في التمويل الذي تواجهه بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية وقوات الأمن الصـومالية يشـكل مصـدر قلق بالغ. ولذلك، أحث الشـركاء على كفالة تمويل متعدد السـنوات ومسـتدام ويمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، فضـلا عن توفير موارد كافية لقوات الأمن الصـومالية، بما في ذلك من خلال صـندوق الأمم المتحدة الاسـتئماني لدعم قوات الأمن الصـومالية الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـــومال. ويشـــكل عدم وجود موارد كافية عقبة رئيســـية أمام التنفيذ الناجح لعملية نقل المسؤوليات الأمنية.

103 - وأعرب عن امتناني لممثلي الخاص السـابق، جيمس سـوان، وأشـكره على خدمته المتفانية وقيادته خلال فترة ولايته. كما أعرب عن تقديري لنائبة ممثلي الخاص، بصـــفتها الموظفة المســـؤولة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصـومال، وجميع موظفي الأمم المتحدة في الصـومال لما يقومون به من عمل من أجل النهوض ببناء الدولة وبناء السلام في الصومال.

Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section